اوسوى او تعجيبا او البس قوله يعني مسلتين لظاهر حصر الوجوب
في المسلتين ومما يجب فيه ايضا ان يضاف الى استفهام نحو غلام من ضربت
وكذا اذا اضيف الى شرط نحو غلام من ضربه اضرب وقد يقال المضاف
كالجزء من المضاف اليه قوله فالواو وما لابن مالك احسن لان
النايب قد يكون غير مفعول ولان الثاني من نحو اعطي زيد جبة في يسمع
قال ابو الضايع فوسم محذوف الفاعل
فاعله وليس المراد هنا قوله
لكن هذيان من القول ما ارتكبه المتاخرون في ذلك نازح عن الحق
جملة ولا فرق بين طلب العلة لذلك وطلب العلة في لم يسم الفاعل فيما
علم لا فرق بين السوال لم يذكر الفاعل وبين السوال لم يذكر الظرف او لم
يذكر الزمان وشبه ذلك قوله فينوب عنه في رفعه الخ نص على المسايل التي
ينوب عنه فيها وفي نقل فيما له كما في النظم لان ابا حيان اعترض عبارة
النظم بان المفعول لا يجري مجرى الفاعل في العامل لان الفاعل يرفع باسم
الفاعل وبالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى المشتق
والمفعول لا يرفع الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل
خلاف فاذا لم يجر مجراه في كل ماله انتهى قوله المجرور عبارة التسهيل
والكافية او جار ومجرور وادعى ابو حيان انه لم يقل به احد وان
مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النايب ومذهب الفراء
ان الجار وحده هو النايب قال الدماميني هذا قول مرغوب عنه
لا ينبغي الاشتغال بذكره وفي المغني ان الاصح ان مجموع الجار والمجرور
نايب الفاعل قوله ان المسقوط ان كان ضمير المصدر عند هذه الجماعة
عايدا الى المعهود ولو هنا فهذا السبك صحيح لجعل ان المسقوط
عهدية ولكن هذا المذهب حينيذ صحيح بل لا خلاف فيه لان الاجماع
حاصل على اقامة المصدر المختص والمختص هنا هو العهد ويكون
ولما سقط في ايديهم حينيذ مثل ما ياتي انه جايز بالاتفاق من
قول الشاعر وقالت متى يبخل عليك ويعتلل وقوله فيالك من ذي

حاجة

جواز نيابة غير المفعول

حاجة فيك وفيها وقوله تعالى وحيل بينهم سواء بسواء وان كان
الضمير عايدا الى غير معهود فالسبك المذكور غير صحيح اذ صير غير
معهود معهودا او يكون هذا المذهب حينيذ مخالفا لمذهب
الجمهور من ان المصدر المؤكد لعامله لا ينوب عن الفاعل لعدم الفايدة
لان النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل
كذا قالوا والله اعلم قوله بان الاصل عدمه فرتيفا عليه سياتي لكم في تخريج
قوله تعالى وحيل بينهم ان التقدير وحيل هو اي الحول فقد جعلتموه
رجع الى معهود مع ان الاصل عدمه فما كان جوابكم فهو جوابنا
والجواب ان هذه الجماعة يقولون بجواز ذلك وان لم يرجع الى معهود
والا لم يتحقق خلافهم قوله فالصحيح انه منصوب الخ لا حاجة لهذا الحذف لان
سلك يتعدى بنفسه لواحد فيكون مثل لست بقائم ولا قاعدا
لانه كما جاز في الصحيح لست قائما جاز فيسلكني نحوا قوله نحو نعم
وكذا نحو قال قوم وقال بعض بانه فاعل واذا تقدم لا يكون مبتدا
لعدم مسوغ للابتدا بالنكرة ومثله مات رجل اليوم ولا يقال
رجل مات اليوم قوله ظاهره انه لو قال لها متعلقة يكفي
لم فتامله وكذا لو جعل لهم نعتا لذلك المصدر المقدر نكرة
قوله موصوفا بواحدة الصفة في الحقيقة حاصلة بمدلول فعله في نفخة
لان فعله يدل على المرة الواحدة فذكر واحدة لتاكيد الصفة لا لانشاء
الوصف والله اعلم قوله لعدم الفايدة قوله لعدم الفايدة قد اجمعوا على
هذه العبارة هنا فمنعوا لذلك نيابة المصدر المؤكد ويفردون عدم
الفايدة بمثل تغريب المصرح وعندي فيه اشكال لان عدم افادة
النايب معنى زايدا على ما افاده الفعل انما يوجب اسقاطه من
الكلام لو صح النطق بالفعل وحده دون مسند اليه حينيذ يقال
لا فايدة في ذكر النايب للاستغناء عنه بالفعل اما حيث لم يصح
النطق بالفعل الا مع مسند اليه فلا يقال لا فايدة في ذكره انا نقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)